ليبيا:

آفاق الاقتصاد الكلي والفقر

الجدول 1	2021
عدد السكان، بالمليون	7.0
إجمالي الناتج المحلي، القيمة الحالية بالمليار دولار	41.6
نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي، بالأسعار الجارية للدولار	5977.9
الالتحاق بالمدارس، المرحلة الابتدائية (% من الإجمالي)[أ]	109.0
العمر المتوقع عند الولادة، سنة [أ]	72.9

المصدر: مؤشرات التنمية العالمية، وآفاق الاقتصاد الكلي والفقر، والبيانات الرسمية.
(أ) أحدث قيمة لمؤشرات التنمية العالمية (2019).

منذ تأخير الانتخابات الوطنية في ديسمبر/كانون الأول 2021، تصاعدت التوترات السياسية والأمنية وتعطل إنتاج النفط. وكان إقرار مجلس النواب تشكيل حكومة جديدة قد أعاد ليبيا إلى حالة الانقسام المؤسسي، مع وجود حكومتين متوازيتين. ومع أن ارتفاع أسعار النفط العالمية سيكون له أثر إيجابي على النمو والفوائض المالية والخارجية، فإن ذلك يتوقف على استمرار إنتاج النفط. وفي الوقت نفسه، يواجه السكان نقصا متزايدا في الأمن الغذائي مع ارتفاع الأسعار العالمية للقمح.

الظروف والتحديات الرئيسية

على النقيض من عام 2021، عندما أحرزت ليبيا تقدما نحو إنهاء الصراع الذي دام عشر سنوات وإعادة توحيد المؤسسات العامة المتنافسة في الشرق والغرب، فإن عام 2022 عاد ليجلب الانقسام السياسي. وقد أرجئت الانتخابات الوطنية، التي كانت مقررة أصلا في كانون الأول/ديسمبر 2021، ولا يوجد اتفاق على موعد جديد ولا على الأساس القانوني والدستوري للانتخابات. ومنح مجلس النواب في شرق البلاد الثقة لحكومة جديدة، في حين ترى حكومة الوحدة الوطنية أن ولايتها لا تنتهي إلا بعد إجراء الانتخابات الوطنية. وتجد ليبيا نفسها مرة أخرى مع حكومتين متوازيتين في الشرق والغرب، مع ما لذلك من آثار سلبية على وضع السياسات، والتعافي الاقتصادي، والأمن.

ولا تزال نسبة التغطية بالتطعيم ضد فيروس كورونا في ليبيا منخفضة نسبيا. فبنهاية فبراير/شباط 2022، كان قد تم تطعيم 31%من السكان في ليبيا، 16% منهم فقط تم تطعيمهم بشكل كامل.

وفرضت موجات جائحة كورونا المتعاقبة ضغوطا كبيرة على نظام الرعاية الصحية الذي عصف به الصراع بالفعل. وقدر مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية أن أكثر من 800 ألف شخص يفتقرون إلى إمكانية الحصول على خدمات الرعاية الصحية الأولية والثانوية في عام 2021.

استمرت رفاهة الأسر في التدهور بسبب فقدان الوظائف ومصادر الدخل التي صاحبت الصراع والركود الاقتصادي وتدابير احتواء جائحة كورونا. ووفقا لمبادرة ريتش (REACH) ، أفاد 63%و49% من الليبيين وغير الليبيين الذين شملهم المسح في منتصف عام 2021، على التوالي، أنهم استخدموا أو استفدوا إستراتيجيات التكيف المصنفة على أنها إستراتيجيات لمواجهة الأزمات أو الطوارئ، مما يعوق قدرتهم على الاستجابة للصدمات المحتملة في المستقبل.

وأظهرت نتائج مسح هاتفي أجراه برنامج الأغذية العالمي في أغسطس/آب –سبتمبر/أيلول 2021 أن 8%من الأسر الليبية لا تستهلك كميات كافية من الغذاء. وكان انعدام الأمن الغذائي هو الأعلى في المنطقة الجنوبية. ومقارنة بشهر أبريل/نيسان 2021، حدثت زيادة في انعدام الأمن الغذائي في طبرق، حيث لم يكن استهلاك الغذاء كافيا لدى 37%من الأسر التي شملها المسح.

أحدث التطورات

مع أن بيانات الحسابات القومية الرسمية لم تكن متاحة في معظم فترات الصراع، يمكن إجراء تقديرات تقريبية لإجمالي الناتج المحلي باستخدام بيانات عن الأضواء الليلية وإنتاج النفط والإنفاق الحكومي. وتكشف التقديرات أن النمو انتعش في عام 2021، مدفوعا بتسارع كبير في إنتاج النفط (في المتوسط 1.2 مليون برميل يوميا مقابل 0.4 مليون برميل يوميا في 2020). لكن منذ منتصف ديسمبر/كانون الأول 2021، حدثت حالات توقف متعددة في الإنتاج بسبب إغلاق الموانئ نتيجة للأحوال الجوية، ومشاكل صيانة البنية التحتية، وعمليات إغلاق قامت بها جماعات مسلحة. وسجل إنتاج النفط في يناير/كانون الثاني 2022 أدنى مستوى له منذ أكتوبر/تشرين الأول 2020 (1.08 مليون برميل في اليوم).

وارتفعت أسعار السلع الأساسية في عام 2021 وتسارعت خلال النصف الثاني من العام. وكان سعر سلة الحد الأدنى للإنفاق في ديسمبر/كانون الأول 2021 أعلى بنسبة 12.6% عما كان عليه في

الشكل 1 ليبيا / إنتاج وصادرات النفط

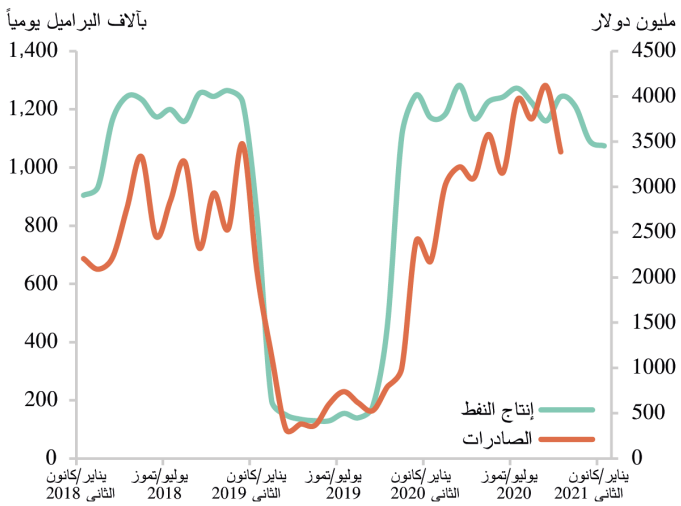

المصادر: منظمة البلدان المصدرة للنفط (إنتاج النفط) واتجاه صندوق النقد الدولي لإحصاءات التجارة (الصادرات).

الشكل 2 ليبيا / النمو السنوي لإجمالي الناتج المحلي الحقيقي

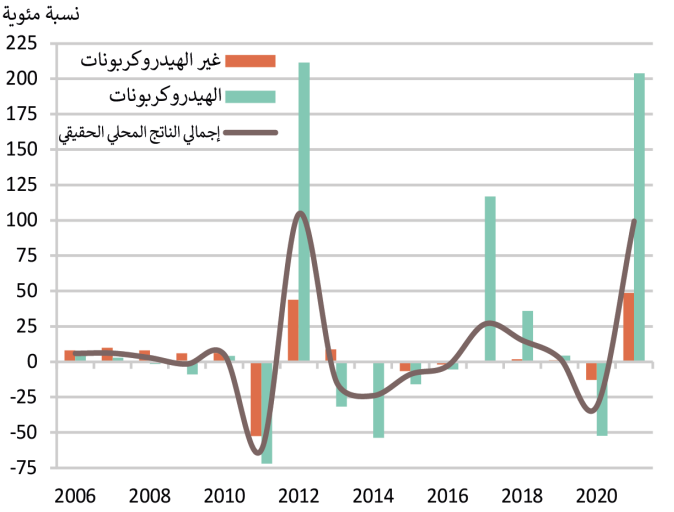

المصادر: السلطات الليبية وتقديرات خبراء البنك الدولي

ديسمبر/كانون الأول 2020، وأعلى بنسبة 24.5% عما كان عليه في مارس/آذار 2020 في بداية جائحة كورونا. وكان هذا الارتفاع واضحا بشكل خاص في الغرب والجنوب. وتمثل هذه المذكرة، التي تقيسها مبادرة ريتش (REACH)، الحد الأدنى من البنود المعدلة ثقافيا اللازمة لدعم الأسرة الليبية لمدة شهر.

وتفيد التقارير بأن أسعار الدقيق آخذة في الارتفاع في أعقاب الأزمة الروسية الأوكرانية ومع غياب دعم المواد الغذائية. وتعتمد ليبيا اعتمادا كبيرا على واردات القمح والحبوب من روسيا وأوكرانيا (54%من واردات القمح، و62%من واردات الشعير، و69%من واردات الذرة أو الحنطة).

ووفقا لمسح أجراه برنامج الأغذية العالمي في أغسطس/آب 2021، أفاد أكثر من نصف الأسر التي شملها المسح بأنها تعرضت لصدمات معيشية في الاثني عشر شهرا الماضية، وأفاد 38% منها بتراجع القدرة على إنتاج أو شراء المواد الغذائية. وبالنسبة للأسر التي تعرضت للصدمات المعيشية، تأتي تقلبات الأسعار والزيادات (37%) في المرتبة الأعلى بين أنواع الصدمات التي تعرضت لها.

وشهد رصيد المالية العامة انتكاسة هائلة من عجز قدره 64.4%من إجمالي الناتج المحلي في 2020 إلى 10.6%من فائض إجمالي الناتج المحلي في 2021 بسبب القفزة في إنتاج النفط وأسعاره وانخفاض سعر الصرف (كان معظم الإنفاق (لاسيما الأجور) مقوما بالدينار الليبي، في حين تم الحصول على 98% من الإيرادات في 2021 من الهيدروكربونات المقومة بالدولار الأمريكي). وزاد الإنفاق الحكومي في ليبيا بنسبة 87% في عام 2021 مع ارتفاعه في جميع فئات الموازنة الرئيسية أو فصولها؛ لكن نظرا لانخفاض سعر الصرف بنسبة 70% في يناير/كانون الثاني 2021، فإن هذا يمثل انخفاضا في الإنفاق بنسبة 43% بالمعادل من الدولار الأمريكي.

ولا توجد موازنة معتمدة لعام 2022 حتى الآن، وتنخفض قريبا فرص الموافقة على موازنة حكومية موحدة نظرا لعودة مجلسي وزراء منفصلين.

وتكشف البيانات الخاصة بعدد 11 شهرا الأولى من عام 2021 عن فائض في الميزان التجاري بنسبة 52%من إجمالي الناتج المحلي، مدفوعا بالزيادة الكبيرة في صادرات النفط وأسعار النفط. وتشير التقديرات إلى أن الحساب الجاري تحول إلى تسجيل عجز بنسبة 34.8% من إجمالي الناتج المحلي مقابل تسجيل فائض قدره 23.4% في السنة 2020–2021.

الآفاق المستقبلية

من المستحيل التنبؤ بالنتائج الاقتصادية بأي درجة من الثقة بسبب ارتفاع مستوى عدم اليقين المحيط بالتطورات السياسية والأمنية. وإذا استمر إنتاج النفط وصادراته دون حدوث حالات توقف رئيسية طويلة، فإن ليبيا ستستفيد من الارتفاع الشديد في أسعار النفط العالمية، وهو ما سيترجم إلى ارتفاع إيرادات المالية العامة وتدفق العملة الصعبة إلى الداخل. وسيؤثر ذلك تأثيرا إيجابيا على موازين التجارة والحساب الجاري والمالية العامة. وقد تواجه ليبيا اضطرابات قصيرة الأجل في إمدادات القمح، وارتفاع أسعار القمح، وبالتالي ارتفاع معدلات التضخم وانخفاض الاستهلاك.

وترتفع مخاطر التطورات السلبية التي تهدد آفاق المستقبل. والتوترات السياسية المتعلقة بالانتخابات الوطنية والحكومات المتنافسة شديدة، مما يثير شبح حدوث تراجع محتمل في أعمال العنف. ومن شأن تدهور الحالة الأمنية أو الصدمات التي يتعرض لها الاقتصاد العالمي أو الأسعار العالمية للسلع الأساسية أن يؤثر سلبا على النشاط الاقتصادي ورفاهة الأسر المعيشية.

الجدول 2 **ليبيا** / مؤشرات آفاق الاقتصاد الكلي والفقر (التغير السنوي بالنسبة المئوية ما لم يُذكَر غير ذلك)

	2018	2019	2020	2021 ت
نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي، بالأسعار الثابتة لعوامل الإنتاج	15.1	2.5	-31.3	99.3
إجمالي الناتج المحلي من الهيدروكربونات	35.9	4.3	-52.3	203.9
إجمالي الناتج المحلي من غير الهيدروكربونات	1.8	1.0	-12.8	48.7
سعر الصرف (دولار أمريكي/دينار ليبي)	1.4	1.4	1.4	4.5
رصيد المعاملات الجارية (% من إجمالي الناتج المحلي)	21.4	11.6	-34.8	23.4
رصيد المالية العامة (% من إجمالي الناتج المحلي)	-7.0	1.7	-64.4	10.6
إنتاج النفط الخام (مليون برميل يومياً)	1.0	1.2	0.4	1.2

المصادر: البنك الدولي، قطاع الممارسات العالمية للفقر والإنصاف، وقطاع الممارسات العالمية للاقتصاد الكلي والتجارة والاستثمار.